تقرير عن
مؤتمر " انضمام دولة فلسطين للاتفاقيات والمعاهدات الدولية وأثرها على النوع الاجتماعي فيما يخص قضايا التغير المناخي ، وخاصة النساء الريفيات"

اخلاص حامد
الادارة العامة للتخطيط والسياسات

٢٠٢٤/١٢/٣٠

مقدمة ٢
أولا: التقديم والترحيب..... ٢
الجلسة الأولى : الافتتاحية..... ٣
كلمة مدير عام الاغاثة الزراعية– الأستاذ منجد أبو جيش..... ٣
كلمة مؤسسة We EFFECT – الاستاذ مراد حوساني..... ٣
أبرز ما انجزته مؤسسة We EFFECT تجاه قضايا التغير المناخي:..... ٤
عرض نتائج الدراسة..... ٥
الجلسة الثانية : الاطار النظري والتشريعي والقانوني (انضمام دول فلسطين للاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بقضايا المناخ وأثرها على النوع الاجتماعي وخاصة النساء الريفيات)..... ٦
كلمة الاستاذ أحمد أبو الظاهر – سلطة جودة البيئة..... ٦
كلمة الاستاذ حسام طليب–وكيل مساعد وزارة الزراعة..... ٧
كلمة الاستاذ منجد أبو جيش– الاغاثة الزراعية..... ٨
كلمة الاستاذ مراد حوساني– مؤسسة We EFFECT..... ٩
الجلسة الثالثة : جلسة نقاش حول تحديد الفرص الممكنة لتعزيز ادماج النوع الاجتماعي في استراتيجيات التغير المناخي..... ١٠
مداخلة وزارة شؤون المرأة..... ١٠
مداخلة وزارة الزراعة..... ١١
الخاتمة والتوصيات..... ١٢

تقرير عن

مؤتمر " انضمام دولة فلسطين للاتفاقيات والمعاهدات الدولية وأثرها على النوع الاجتماعي فيما يخص قضايا التغير المناخي ، وخاصة النساء الريفيات"

إعداد :إخـلاص حـامد

مقدمة

بدعوة من جمعية التنمية الزراعية – الإغاثة الزراعية الفلسطينية،حضرت وزارة شؤون المرأة مؤتمراً بعنوان" *انضمام دولة فلسطين للاتفاقيات والمعاهدات الدولية وأثرها على النوع الاجتماعي فيما يخص قضايا التغير المناخي ، وخاصة النساء الريفيات*" والذي عُقد في فندق السيزر– بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٢٣ ، بحضور جهات عدّة ممثلة عن القطاع الحكومي والخاص والأهلي ، لنقاش نتائج الدراسة التي نفّذتها الأكاديمية المتخصصة للتنمية البشرية (سهد) لصالح الإغاثة الزراعية الفلسطينية وبرنامج العدالة البيئية والمناخية في فلسطين، وبتمويل من القنصلية السويدية العامة في القدس بالشراكة مع منظمة WE EFFECT.

أولا: التقديم والترحيب

قدّمت الاغاثة الزراعية كونها راعية هذا المؤتمر ، تقديماً وترحيباً بالحضور والتأكيد على اهميته في تسليط الضوء على واقع النساء الريفيات واستعراض ابرز نتائج الدراسة التي يستند اليها هذا المؤتمر ، وهي دراسة معمقة سلّطت الضوء على التزامات دولة فلسطين نتيجة لتوقيعها مجموعة من الاتفاقيات تتعلق بهذا المجال ، وبحثت الاثر الايجابي على المجتمع الفلسطيني خاصة الريفيات، كما تظهر الدراسة في فصل كامل أبرز التحديات والفرص المتاحة لتحقيق العدالة المناخية وأثرها على النوع الاجتماعي، وتقدم توصيات عديدة حول هذا الموضوع.

كما تم تثمين جهود الحاضرين واهتمامهم بالمشاركة في سبيل تعزيز فرص التكامل بين كافة المؤسسات الشريكة في المجال ، خاصة في ظل الواقع الحالي والظروف الحالكة التي يمر بها شعبنا الفلسطيني وخاصة بما يمر في قطاع غزة من جرائم ومذابح ، وما تتعرض له الضفة الغربية من تهجير واقتحامات وانتهاكات واعتداءات شرسة وسرقة ونهب للأراضي من قبل المستوطنين.

الجلسة الأولى : الافتتاحية

تم افتتاح المؤتمر وتقديم مجموعة من المداخلات من قبل الاطراف ذوي العلاقة التالية اسماءهم:

كلمة مدير عام الاغاثة الزراعية- الأستاذ منجد أبو جيش

أكّد الاستاذ منجد على الاهتمام الكبير الذي توليه الاغاثة الزراعية والتزامها بالعمل في الريف الفلسطيني على مدار الاربعون عاما الماضية ، نفذت خلالها العديد من الانشطة وأنشأت أندية نسوية مختلفة، وبرامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة والتي وانبثق عنها "جمعية تنمية المرأة الريفية" والتي تركز على العامل الاقتصادي والاجتماعي.

كما أشار الى ان الاغاثة الزراعية نفّذت العديد من الانشطة النوعية في هذا المشروع في عنبتا وعصيرة القبلية والتي ظهر فيها الكثير من المآسي في المحاجر المختلفة وما لها من انعكاسات سلبية بيئية على الناس.

كما تم العمل خلال هذا البرنامج الذي يهدف الى تعزيز العدالة البيئية والمناخية في فلسطين على العديد من الانشطة التوعوية وتطوير محطات تحلية وزيادة المساحات الخضراء وحملات ضغط ومناصرة لرفع وعي المجتمع الفلسطيني والدولي في هذه القضايا، بالاضافة الى التدخل والضغط في رسم السياسات العامة للخروج بسياسات واضحة تعالج القضايا التي تتزايد يوما بعد يوم.

كلمة مؤسسة We EFFECT - الاستاذ مراد حوساني

أكد أ.مراد على أن تجربة المؤسسة في العمل في برنامج العدالة البيئية المناخية هي تجربة طويلة وأشار الى عدة قضايا:

- يأتي اعداد هذه الاوراق والدراسات كجزء من العمل على خطة المساهمة الوطنية المحدودة وفي سياق الالتزام بعضوية الدول في الأمم المتحدة. بالاضافة الى استغلال الدراسات للاستفادة من الصناديق العالمية وتصميم برامج على المستوى المحلي والاقليمي.

- فيما يتعلق بالعدالة البيئية وخاصة بعد مؤتمر التغير المناخي الاخير، هناك توجه عالمي لإنشاء اللجان بالتركيز على موضوع العدالة البيئية والمناخية ، والذي تظهر أهميته في كونه واقع.
- عالميا تم اعتماد صندوق المخاطر والذي جاء اعتمادة بعد ان لمس العالم الى ان الاضرار التي نتجت عن التغيرات المناخية شديدة سواء في اوروبا وامريكا أو العالم العربي او منطقة المينا شمال افريقيا والشرق الاوسط.
- عالميا وخلال مؤتمر المناخ ٢٨ الذي عقد عام ٢٠٢٣ الذي توصل الى ان التقدم باتجاه التخفيف من اثار التغير المناخي يساوي صفر تقريبا.
- يتجه العالم باتجاه ٢٠٣٠ بزيادة مقدارها ١.٥ درجة مئوية في الغلاف الجوي، وباتجاه احتباس حراري، احتباس الأمطار وارتفاع درجات الحرارة وغيرها من الأضرار المناخية، أو الناتجة عن الأعاصير والفيضانات.
- في السياق الفلسطيني، وفي الضفة الغربية بشكل خاص، وبالنظر الى واقع الخط الغربي على امتداد الضفة الغربية فإن ما يقارب ٥٤٠ قرية فلسطينية محصورة بخط الوسط من الشمال الى الجنوب، فيما تعد منطقة سفوح الشرقية مفتوحة وبوابة تصحر باعتبارها مناخ البحر الميت.
- صندوق المخاطر والاضرار: عالميا يتم تخصيص ١٠٠ مليار دولار سنوي من الدول المتقدمة للدول النامية ، حاليا في مؤتمر ٢٩ تم مضاعفة هذا الرقم الى ٣ أضعاف ، ورصد ٣٠٠ مليار دولار كمخصصات لقضايا التغير المناخي ، ولا بد من استغلال هذه الميزانية بتخصيص برامج اكثر نوعية وفاعلية للفئات المهمشة من النساء والاطفال والتي بحاجة ماسة للنظر لبشكل جاد لتأثير التغيرات المناخية عليها وضرورة البحث عن حلول صديقة للبيئة منها توفير ألواح الطاقة الشمسية.

أبرز ما انجزته مؤسسة We EFFECT تجاه قضايا التغير المناخي:

- تم إعداد نظام الكتروني بالتعاون مع شبكة المنظمات الاهلية والبيئية يتم من خلاله توثيق الانتهاكات البيئية، الامر الذي لم يكن موجود في السابق.

- تم تحضير دليل قانوني جديد من خلال ائتلاف المؤسسات الأهلية الزراعية، يبين الاجراءات القانونية الواجب اتباعها على مستوى المحاكم الفلسطينية والمحاكم الاسرائيلية والمحاكم الدولية.
- تنفيذ مشاريع توعية على قضايا التغير المناخي.

كما تم التعريف بالبرنامج الذي يعد من البرامج الاولى التي تم تنفيذها في فلسطين والتأكيد على أثر الحروب على زيادة التغير المناخي ، وهو برنامج ينفذ بالشراكة مع ائتلاف المؤسسات الأهلية الزراعية الفلسطينية انطلاقا من فكرة انه لا يوجد حل فردي لقضايا التغير المناخي، يضم الائتلاف ٦ مؤسسات فلسطينية ذات خبرة عميقة بموضوع القضايا الزراعية والتغير المناخي وهي:
الإغاثة الزراعية الفلسطينية،اتحاد لجان العمل الزراعي، مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين ، مركز أبحاث الأراضي ، مركز معا التنموي ، معهد الأبحاث التطبيقية – القدس(ARIJ)
وعلى مستوى التنفيذ في هذا البرنامج تم التركيز على نهج العمل الجماعي ، حيث تم التعامل مستوى الجماعات والجمعيات وليس الافراد.
وفي ختام كلمته أكّد على الدور الهام للمؤسسات الحكومية والوزارات على اعتبار توافر خطط التمويل ولديها الخبرة في اعداد البرامج والمشاريع.

عرض نتائج الدراسة

قدّمت الشركة المنفذة للدراسة عرضا تقديميا حول منهجية إعداد الدراسة والمناطق التي شملها البحث، الى جانب الفجوات القانونية التي واجهت فريق البحث بالنظر الى خصوصية السياق الفلسطيني ووجود الاحتلال الاسرائيلي.حيث قدّمت تقييما عمليا لمدى تأثير السياسات والبرامج الحالية على حياة النساء الريفيات في مواجهة التغير المناخي ، وقدمت توصيات لتعزيز فلسطين بالاتفاقيات الدولية وتحسين ادماج النوع الاجتماعي في قضايا التغير المناخي.

الجلسة الثانية : الاطار النظري والتشريعي والقانوني (انضمام دول فلسطين للاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بقضايا المناخ وأثرها على النوع الاجتماعي وخاصة النساء الريفيات)

تم عقد جلسة حوارية هدفت لتسليط الضوء على الجهود الوطنية الفلسطينية في مجال التغير المناخي والنوع الاجتماعي، كما ناقشت مدى استعداد السلطة الفلسطينية لتطبيق السياسات وموائمة التشريعات مع الاتفاقيات الدولية ، الى جانب قضايا عدة منها جودة تقديم المساهمات المحددة الوطنية في مجال التغير المناخي، تطوير خطة التكيف الوطنية لهذه التغيرات ، انشاء اللجنة الوطنية للتغير المناخي، وفرصة تعديل التشريعات المتعلقة بالبيئة من خلال الجهود الجماعية بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية.

ضمت الجلسة كل من التالية أسماءهم ، حيث قدم كل منهم مداخلته بالخصوص:

كلمة الاستاذ أحمد أبو الظاهر – سلطة جودة البيئة

في مداخلته حول التحديات التي تواجه دولة فلسطين في تحقيق التزاماتها الدولية نتيجة لتوقيع هذه الاتفاقيات في ظل غياب المجلس التشريعي، أشار الى عدة تحديات:

- التحديات على أكثر من مستوى وأولها الاحتلال الاسرائيلي الذي يسيطر على الأرض والموارد ويفرض الحواجز على المعابر والتنقل بين الضفة وقطاع غزة.
- صعوبة الوصول إلى التمويل ، على سبيل المثال صندوق المناخ الأخضر الذي لا بد من وجود جهات وطنية معتمدة فيه تمثل المشاريع المنشودة ، في فلسطين والمنطقة العربية اجمالاً يوجد عدد قليل من المؤسسات المعتمدة وطنياً، وهذا يجعل المشاريع المطروحة مرهونة بمدى تنافسيتها مع المشاريع الأخرى المقدمة لدى الجهات المانحة مثل منظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي، وهذا يشكل عبء اضافي.
- بناء القدرات وتوفر الكوادر المتخصصة بقضايا التغير المناخي سواء على المستوى الحكومي او الأهلي او على مستوى الأفراد والقطاع الخاص، على اعتبار انه هذه القضايا لا زالت جديدة على فلسطين.
- ضعف توافر وموائمة التكنولوجيا مع قطاع الزراعة والماء والطاقة ، والتي إن توفرت تحتاج لمبالغ مالية ضخمة وخبرات.

❖ الفرص المستقبلية والسياسات التي تتطلع سلطة جودة البيئة القيام بها في العام الجديد ٢٠٢٥:

- أهمية التكامل ما بين الجهود الوطنية والعالمية ، ومن ذلك إعداد التقارير اللازمة للإلتزام بالاتفاقيات الدولية ومنها اتفاقية تغير المناخ.
- على صعيد رسم السياسات العامة، يتم تحديد برامج وتدخلات واضحة في القطاعات المختلفة من قطاع الطاقة والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وقطاع المياه وجمع المياه وحصادها ومعالجة المياه العادمة وقطاع الزراعة الريفية المناخية ،حيث يقع على عاتق مؤسسات المجتمع الاهلي والبلديات العمل على تنفيذ هذه المشاريع على مستوى محلي.
- اللجنة الوطنية للتغير المناخي التي ترصد البعد والاثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي، ومشكّلة من ٢٧ عضو ، ممثلين عن كافة المؤسسات الحكومية بما فيها وزارة شؤون المرأة.وممثلين عن القطاع الخاص والاهلي والجامعات.
- تحديث ومراجعة محاكية للواقع لتقرير المساهمات المحددة الوطنية ومراجعة الاولويات الوطنية خاصة في ظل الحرب على قطاع غزة والهجمة الشرسة في الضفة الغربية.

كلمة الاستاذ حسام طليب-وكيل مساعد وزارة الزراعة

تم استعراض مجموعة من المؤشرات والقضايا :

- بحسب احصاءات ٢٠٢١، بلغ عدد الحيازات الزراعية في فلسطين ١٣٨ الف حيازة زراعية ، تمتلك المرأة منها ٧.٧٪ مقابل ٩٢٪ يملكها الرجال.
- ٦٥٪ من الاعمال الزراعية تقوم بها المرأة في فلسطين.
- ١٨٠ ألف عائلة فلسطينية تعمل في القطاع الزراعي تضم نساء يقع على عاتقها ان تعمل في هذا القطاع على اعتبار انه هذا القطاع يسوده طابع العمل العائلي.
- دائرة تنمية المرأة الريفية تقدم الكثير من المشاريع والفعاليات التي يؤخذ بعين الاعتبار عند تصميمها بُعد الامن الغذائي والامن المائي.
- شبكة التنمية الريفية والمرأة التابعة لجامعة الدول العربية اللي احنا عضو فيها.
- اظهر التقرير الوطني الاخير انه خلال العشرين عاما الماضية يوجد تدهور في الاراضي الفلسطينية بنسبة تقارب ٢٥٪
- أكدت اتفاقية مكافحة التصحر على تعزيز الملكية للنساء وتسهيل اجراءات التملك.

- البؤر الاستيطانية الرعوية هي سلاح استعماري للسيطرة على اكبر مساحة من الارض والتي تتركز في السفوح الشرقية والتي تشكل حوالي ٦٥٪ من اراضي الضفة الغربية.
- ٢.٢ مليون دونم هي مساحة هذه المراعي التي يتم استهدافها بحوالي ٢٠٠ بؤرة استيطانية لفرض واقع جديد مدمر للغطاء النباتي ويزيد التصحر.

❖ السياسات والبرامج الوطنية التي تعتمدها وزارة الزراعة لدعم النساء الريفيات في المناطق الريفية، ودورها في تذليل التحديات امام المرأة الريفية والتي من أهمها حماية النساء أثناء عملهن في هذا القطاع ، في الوقت الذي لا توجد قيمة محسوبة لعمل النساء في القطاع الزراعي:

- تولي وزارة الزراعة اهتماماً خاصاً بالمرأة الريفية وخاصة في المناطق المهمشة مثل سفوح الشرقية والأغوار من خلال عدة مشاريع ومنها مشاريع الادارة العامة للمياه الزراعية التي قدمت عدة مبادرات داعمة ومشاريع زراعية للمرأة.
- بالنظر إلى التمويل الذي يعد عائقاً كبيراً أمام المرأة الريفية ، تم توفير قروض مخصصة للمرأة من خلال مؤسسة الإقراض الزراعي، تستهدف بشكل خاص المرأة القائدة للمشاريع الزراعية او المبادرة لتطوير مشاريع جديدة.
- يتم الأخذ بعين الاعتبار قضايا المرأة والبيئة في السياسات والتشريعات، ومساعدتهن في تسوية الخلافات والحقوق والدفاع عن الأرض أمام المحاكم الاسرائيلية.

كلمة الاستاذ منجد أبو جيش– الاغاثة الزراعية

في حديثه عن فرص التكامل مع المؤسسات الحكومية لمعالجة الفجوات المتعلقة بالقضايا المناخية، أشار الى ان الاغاثة الزراعية هي نتاج الشراكة الاستراتيجية مع كافة الوزارات وخاصة وزارة الزراعة، التي على تماس مباشر مع كافة المشاريع الزراعية وهي احدى الاطراف التي شاركت بوضع خطة القطاع الزراعي كما تقوم الاغاثة بالتنسيق مع الوزارة وكافة المديريات.

❖ أبرز الانشطة التي نفذتها الاغاثة الزراعية خلال الفترة المنصرمة :

- تم العمل على ترميم بئر ارتوازي شديد الملوحة في الزبيدات في الاغوار، وتم اختيار زراعات محددة تتوائم مع هذه المعضلة مثل التمر والاعشاب الطبية ، وفي هذا السياق تم توجيه العمل ليتقاطع مع بيت التعبئة المتواجد في هذه المنطقة حيث تم دعمه ،

يحتوي هذا البيت على ٣٠ سيدة عاملة كنّ يعملن في المستوطنة القريبة من البلد ، ويتقاضين معدل أجر يومي ١٧٠ شيقل.

- وانطلاقاً من تشجيع تواجد المرأة في هذا القطاع ، والارتقاء من كونها عاملة الى مالكة تم تصميم نموذج وتخصيص مساحة ١٠ دونمات وبناء ١٠ بيوت بلاستيكية استهدفت النساء العاملات في بيت التعبئة من العائلات الاكثر فقرا على ان يكون ملك للمرأة وتديرها بشكل مباشر.حيث كان صافي الانتاج في المرحلة الاولى بمعدل ٤٠ الف شيقل لكل بيت ، يصدر هذا الانتاج بشكل يومي ومباشر الى ٧ دول في العالم.
- تم انشاء مقر للإغاثة الزراعية في منطقة الاغوار يهدف الى تقديم الخدمات الى المنطقة بالتركيز على النساء لدعم مشاريعهن.
- في طمون عام ٢٠٠٦ تم توفير خطوط ماء باستثمار ٢ مليار دولار على مدار السنوات ، الان يتواجد ٢٢٠٠ بيت بلاستيكي في طمون وعاطوف استقطبت ٤٠٠ عامل من تلك المنطقة في اسرائيل والمستوطنات، تدر الدخل على الاف العائلات حيث وصلت المبيعات في موسم البندورة الى ٤.٥ مليون شيقل. انعكست ههذ الجهود على النساء بشكل مباشر وغير مباشر.

وتتطلع الاغاثة الى تعميم هذه النماذج على قرى أخرى.

كلمة الاستاذ مراد حوساني- مؤسسة We EFFECT

تتطلع المؤسسة لاستكمال العمل ضمن برامج جديدة وفرص تعاون جديدة ، التزاما بدورها كمؤسسة لها امتداد عالمي ، وتحرص انطلاقاً من عملها على مدار سنوات طويلة على المستوى الدولي من اسقاط النماذج والتجارب العالمية.

❖ أبرز الأنشطة التي نفّذتها المؤسسة في الفترة الماضية:

- عمل تحليل لكافة القرى في الضفة الغربية بمنظور التأثر في قضايا التغير المناخي وأصبح من السهل استخدام هذه الخارطة وما تحمله من بيانات لتحديد أي المناطق الأكثر تضرراً.
- مراجعة السياسات والاستراتيجيات بالتعاون مع الزملاء في المؤسسات الحكومية ، وبصدد عمل حملة على مستوى الضفة الغربية وما لها من دور في إعادة النظر في

بعض القوانين والإجراءات المتبعة لمراقبة قضايا التلوث من المبيدات وتنفيذ برامج عملية تخفف من حدة هذا التلوث.

- إعداد نشرات ودراسات وتعزيز التواصل مع المؤسسات الشريكة.
- إنشاء قاعدة بالتنسيق مع الجهاز القضائي لتفعيل الجانب القانوني في قضايا التضرر من التغير المناخي مثل مكبات النفايات من المناطق الصناعية أو الفيضانات الناتجة عن الأمطار الغزيرة.

الجلسة الثالثة : جلسة نقاش حول تحديد الفرص الممكنة لتعزيز ادماج النوع الاجتماعي في استراتيجيات التغير المناخي

تم عقد جلسة حوارية اخيرة ضمت ممثلين عن وزراة شؤون المرأة ووزراة الزراعة ، حيث تم تسليط الضوء على التحديات التي تواجه المرأة الريفية واستعراض البرامج الحالية التي تخصصها كل جهة لتمكين المرأة الريفية ، كما تم النقاش حول الفرص المستقبلية الممكنة للتخفيف من حدة العقبات والتغيرات المناخية التي تواجهها.

مداخلة وزارة شؤون المرأة

تم استعراض أبرز التحديات التي تواجه المرأة الريفية في ظل الانتهاكات الاسرائيلية ومصادرة ما يقارب ٨٥٪ من مصادر المياه ومصادرة الاراضي والاعتداء على الاشجار وما له اثر على اعاقة وصول المزارعات الى اراضيهن. الى جانب تدمير ٦٧٪ من الاراضي الزراعية في قطاع غزة على اثر جرائم الابادة الاسرائيلية الاخيرة في القطاع.

وفي الحديث عن الجهود التي تبذلها الوزارة لضمان ادماج النوع الاجتماعي في الخطط والسياسات ،أكدت إخلاص حامد على ان الوزارة تقوم بالعمل على الدفع باتجاه تحسين اوضاع المرأة وتمكينها في كافة القطاعات وتعزيز منظومة الحماية القانونية لها بالآليات المختلفة بما فيها عقد اللقاءات والمؤتمرات مع الشركاء لضمان ادماج قضايا النوع الاجتماعي في الخطط والاستراتيجيات ، واعداد التقارير التي ترصد الانتهاكات التي تتعرض لها النساء والفتيات وعقد جلسات حوارية مع المؤسسات الاممية والدولية لتسليط الضوء على واقعهن ، الى جانب رسم السياسات واعداد الخطط التي تعكس احتياجاتهن وتسلط الضوء على الوضع الانساني الذي

يعايشنه والذي زادت حدته بعد احداث السابع من اكتوبر ٢٠٢٣ بالتركيز على النساء فاقدات المعيل والنساء اللاتي فقدن مشاريعهن ووظائفهن.

وعن دور الوزارة في تحسين اوضاع المرأة الريفية ،تعمل الوازرة على اصدار التقارير التي تسلط الضوء على واقع المرأة الريفية والمرأة العاملة في القطاع الزراعي وابرز الاحتياجات بما فيها الحماية القانونية.

كما أشارت الى جهود التعاون التي تبذلها الوزارة مع المنظمات الدولية لتحسين اوضاع المرأة اقتصاديا وادماج النوع الاجتماعي في قضايا التغير المناخي، فالوزارة عضو في اللجنة الوطنية لتغير المناخ ، وتنفذ بالتعاون مع المؤسسات الدولية مشاريع ومبادرات لها علاقة بتمكين المرأة في القطاع الاقتصادي بما فيها القطاع الزراعي ،حيث تعمل حاليا على تنفيذ برنامج Oil بتمويل من الوكالة الدولية للتعاون الايطالي الذي يهدف لتعزيز مكانة المرأة اقتصاديا خاصة في المجال الزراعي بالتركيز على الابتكار والابداع واستخدام التكنولوجيا، ويتخلله بناء قدرات للمؤسسات والجمعيات النسوية.

كما انها عضو في اللجان التوجيهية للبرامج الممولة من المؤسسات الدولية والتي تستهدف المرأة في قطاع الزراعة وقطاع الطاقة المتجددة منها مشروع Grow الممول من حكومة كندا.

وفي الختام عبّرت عن ان الوزارة في صدد اعداد اطار استراتيجي للاعوام ٢٠٢٥-٢٠٢٧ ما يشكّل فرصة للانفتاح على التدخلات والفرص لدى الشركاء في ادماج قضايا المرأة وقضايا تغير المناخ.

مداخلة وزارة الزراعة

تم تسليط الضوء على ضعف ومحدودية وصول المراة الى الموارد الطبيعية من الارض والمياه كأبرز التحديات انطلاقا من دورها في توفير الغذاء والمياه وادارة المنزل الذي هو جزء من امتداد دورها الرعائي، حيث تظهر البيانات فجوة بين من يملك ومن يعمل ، عالميا ٥٠٪ من عمال العالم هم نساء يعملون في الزراعة ،بالمقابل فإن ١٥٪ منهم يملكون اراضي زراعية.

وفلسطينيا ، ٧.٧ من النساء لديهن حيازات زراعية مقابل ٣٠٪ نسبة النساء الريفيات في القطاع غير المنظم هي ٣٠٪

وبالحديث عن التدخلات المطلوبة ، فإن تمكين المراة الريفية في العالم ككل وتزويدها بأدوات الانتاج اللازمة سيؤدي الى انتشال ١٥٠ مليون شخص من دائرة الفقر. وهذا يدعو الى حاجة ماسة لتعزيز قدرة المرأة على تبني استخدام التكنولوجيا في الزراعة والتحول الى استخدام التقنيات الذكية المناخية للتخفيف والتكيف من التغير المناخي.

الخاتمة والتوصيات

في ختام المؤتمر تم عرض فيديو قصير تناول المبادرات النسوية في القطاع الزراعي التي تراعي التغير المناخي.
كما قدّم الحضور توصياتهم ومقترحاتهم نحو تحقيق نتائج ذات فاعلية للنهوض بواقع المرأة في القطاع الزراعي والتي كان من ابرزها:

١. ضرورة التكامل والتنسيق بين كافة الأطراف العاملة في المجال الزراعي لتوحيد الجهود المبذولة.
٢. تفعيل التواصل مع فئة الشباب بصورة أكبر واستقطابهم إلى المؤتمرات والفعاليات التي لها علاقة بالقطاع الزراعي ورصد احتياجاتهم بصورة مباشرة في الوقت الذي تعزف فيه هذه الفئة عن الانخراط في العمل الزراعي.الى جانب استقطاب النساء العاملات في هذا القطاع بحيث يكون العمل في هذا البرنامج على مستوى الافراد وغير مقتصر فقط على نهج العمل الجماعي من جمعيات ومؤسسات.
٣. أهمية العمل على تعديل الوضع القانوني للمرأة العاملة في القطاع الزراعي بما يوفر الحماية لها في الوقت الذي تتقاضى فيه ٣٨٪ منهن اقل من الحد الادنى من الاجور.